

بيان

مؤتمر صحفي

أزمة ترحيل اللاجئين... إلى متى؟

بيروت، في 27 نيسان 2010

عقدت جمعية رؤاد فرونتيرز صباح اليوم الثلاثاء مؤتمراً صحافياً في مقر "زيكو هاوس"، بمشاركة المحامي والناشط في حقوق الإنسان الأستاذ نزار صاغية وبحضور ممثلين عن بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان وعن المكتب الإقليمي للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للإضاءة على مأساة اللاجئين في لبنان إن لناحية الإحتجاز التعسفي أو لناحية الترحيل "القسري".

تحدثت باسم جمعية رؤاد مديرتها التنفيذية سميرة طراد، مبدية قلقها من احتمال أن يكون هناك عودة صريحة إلى الإعادة القسرية. خصوصاً أنه ومع بداية العام 2010، بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم المعادين إلى بلادهم خلافاً لإرادتهم الفعلية الصحيحة، وبذريعة "الموافقة" على العودة، 14 لاجئاً. منهم لاجئان رحلاً مؤخراً قبل البت قضائياً في قضيتهما، وقد صدر لمصلحة أحدهما بعد ترحيله حكم قضائي قرر منع الترحيل. وذكّرت بنية الحوار والتواصل الذي تقوم به الجمعية مع كل من وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن العام والنيابة العامة التمييزية. مشددة على ضرورة التواصل مع اللجنة الوزارية التي أنشأتها الحكومة بتاريخ 14 نيسان الحالي، لدراسة موضوع الأجانب الموقوفين بعد إنتهاء محكومياتهم. إلا أنها عادت وأكدت أن كل هذه الجهود ممكن أن تذهب سداً في حال استمرار الاحتجاز التعسفي المطول للوصول إلى الترحيل القسري للاجئين أو "الطوعي".

أما المحامي نزار صاغية فقد أثنى في كلمته على دور القضاء، الذي أصدر قرارات تحمي الحرية الشخصية، وأبرزها أربعة أحكام ضد الدولة اعتبرت فيها أن الإستمرار في الاحتجاز بعد إنتهاء المحكومية الذي تنتهجه السلطات الإدارية المعنية تعسفاً، وألزمتهما بالافراج عن اللاجئين المعنيين بها فوراً، وقد نفذت الدولة حكماً واحداً فيما أعرضت عن توقيع وثائق تبليغ سائر الأحكام على نحو يشكل انتهاكاً لحق التقاضي ورحلت أحد اللاجئين الذين شملتهم الأحكام، إضافة إلى 14 قراراً جزائياً بوقف التعقبات وباخلاء السبيل لا تزال الدولة متخلفة عن تنفيذها ولا يزال كل هؤلاء محتجزين تعسفاً إلى تاريخه.

وخرج المؤتمر بسلسلة توصيات عملية موجهة إلى السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية وعلى رأسها رئيس الجمهورية اللبنانية ومجلس النواب إضافة إلى اللجنة الوزارية، لحل الإشكاليات القانونية التي يعاني منها اللاجئون أهمها إخلاء سبيل فوري للاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين تعسفاً وتجميد تنفيذ أي قرار ترحيل قضائي للاجئين وطالبي اللجوء لإعادة النظر في هذه القرارات على ضوء الخطر المترتب على إعادة اللاجئين إلى بلده. كما مراجعة مذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية والسلطات اللبنانية، إدخال التعديلات التشريعية اللازمة على قانون الدخول إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه لعدم تجريم طالب اللجوء للدخول خلسة إلى لبنان. إضافة إلى ضرورة تطبيق القرارات القضائية وضمان استقلالية القضاء.

المؤتمر كان بدعم من السفارة النرويجية